

عالم جدير بالأطفال ما بعد ٢٠١٥

يعمل قادة العالم على رسم خارطة الطريق التي ستوجه تقدم البشرية خلال الخمسة عشر سنة القادمة. حيث ستدفع هذه الأهداف العالمية الجديدة، والتي تُعرف بأهداف التنمية المستدامة، الاستثمار والعمل في جميع الدول على الأرض، وستلامس حياة الملايين. ولذا من الضروري أن تشمل هذه الأهداف كل طفل وصبي وفتاة على حد سواء – ويجب أن تضمن وجود الأطفال في قلب الأجندة العالمية الجديدة.

ستكون سنة ٢٠١٥ سنة للعمل العالمي من أجل الأطفال، وسنة لإشراك الجميع – الحكومات والمؤسسات والشركات والمجتمعات المحلية والأسر والأفراد في كل دولة – لدفع التغيير والمطالبة به من أجل كل طفل، خاصة بالنسبة للأطفال الأكثر تهميشاً وضعفاً.

أجندة العمل #لكل طفل ٢٠١٥

١. القضاء على العنف ضد الأطفال. في عالم يعاني فيه مليار طفل دون سن ١٥ من العقاب الجسدي بشكل منتظم، وتتعرض فيه ربع الفتيات في الفئة العمرية ١٥ – ١٩ سنة للعنف الجسدي، يصبح العنف ضد الأطفال ظاهرة تؤثر على جميع الدول والمجتمعات. وفيما قد يكون العنف ضد الأطفال غير مرئي في كثير من الأحيان، إلا أن أثره عليهم وعلى مجتمعاتهم كبير جداً، ويقوض من المكتسبات الإنمائية التي تحققت في مجالات أخرى. فالعنف ضد الأطفال مشكلة عالمية، ولذا يجب أن يكون الاستثمار في حماية هذه الفئة من العنف والاستغلال والاعتداء أولوية عالمية. كما يجب بذل المزيد من الجهود للتوعية بمخاطر العنف وتشجيع الناس على التبليغ عن أي عنف يشهدهونه أو يشكون في حدوثه ٨ ضد الأطفال، وتعزيز أنظمة وخدمات الرفاه الاجتماعي التي تحمي الأطفال من الأذى وتوفر الدعم لضحايا العنف.

٢. وضع القضاء على فقر الأطفال في قلب الجهود العالمية للقضاء على الفقر. يشكل الأطفال تقريباً نصف الأشخاص الفقراء في العالم، حيث يعيش حوالي ٥٧٠ مليون طفل دون سن ١٨ تحت خط الفقر العالمي، وهو ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم. وعادة ما يكون الفقر في الطفولة هو المسبب الرئيسي للفقر في مرحلة النضج، ولذا يجب علينا أن نفهم جميع أبعاد فقر الأطفال إذا أردنا أن ننجح في كسر هذه الحلقة. حيث يجب أن تذهب قياسات الفقر إلى ما هو أبعد من قياس الدخل، لتدرس عوامل أخرى كالقدرة على الوصول للخدمات وأنظمة الحماية الاجتماعية والصحية والتغذية والمياه والصرف الصحي والمأوى والتعليم الجيد من مرحلة الطفولة المبكرة وحتى سن المراهقة، وقضايا أخرى مثل التمييز ووصمة العار والإقصاء. كما يجب القيام بالمزيد من العمل للحد من أثر الفقر، كالحد من هشاشة الأسر، والتصدي لأسوء أشكال عمالة الأطفال، وتعزيز الأنظمة التي تحمي الأسر الفقيرة.

٣. تجديد الجهود العالمية للقضاء على وفيات المواليد الجدد والأطفال الصغار ووفيات الأمهات التي يمكن تجنبها. يتعرض الأطفال الذين يولدون لأقفر ٢٠٪ من الأسر يكونون عرضة للموت قبل بلوغهم عامهم الخامس وباحتمالية تزيد بمرتين عن أطفال الأسر التي تنتهي لأغنى ٢٠٪ من الأسر، كما يكونون عرضة لاحتتمال التقزم أكثر بمرتين، وهذا الأمر يزيد من ضعفهم وهشاشتهم. وبالرغم من الاهتمام العام بمشكلة وفيات الأمهات إلا أننا لم نحقق تقدماً كافياً، وحتى تتمكن من إنقاذ المزيد من الأرواح، يجب علينا أن نبنى أنظمة أفضل للصحة ونوجه الموارد لتأمين بداية أفضل في الحياة للأطفال – وجعل الحمل والولادة أكثر أمناً للأمهات والمواليد الجدد على حد سواء، وزيادة معدلات الرضاعة الطبيعية، والحد من التقزم بين الأطفال، والقضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم للطفل، وزيادة القدرة على الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة العامة، والاستثمار في برامج تنمية الطفولة المبكرة.

٤. الاهتمام بشكل أكبر بالياfecين (العقد الثاني من العمر). مرحلة المراهقة مرحلة مهمة جداً نستطيع خلالها ترسيخ المكتسبات التي تمت خلال مرحلة الطفولة المبكرة – أو خسارتها. وفي كثير من الأحيان يتعرض الياfecون – خاصة الفتيات – للخطر بسبب العنف، وتصبح فرصهم في الحياة محدودة بسبب عدم توفر التعليم الجيد وعدم قدرتهم على الوصول للخدمات الصحية الضرورية. ومن أجل حماية الياfecين وزيادة الاحتمالات المتاحة لهم وإعدادهم بشكل أفضل ليصبحوا بالغين منتجين يجب علينا أن نهتم أكثر بتوفير التعلم الجيد لهم وإعدادهم بشكل أفضل لعالم العمل،

أجندة العمل #لكل طفل ٢٠١٥



وتشجيع السلوكيات الصحية التي تحد من الأمراض المعدية والسمنة وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية والمخاطر الصحية وحماية اليافعين من التورط في العنف أو الوقوع ضحايا له، كما علينا أن نشركهم في تطوير السياسات وتقديم الخدمات التي تحسّن حياتهم.

٥. الاستفادة من 'ثورة المعلومات' لدعم حقوق جميع الأطفال. تعتبر البيانات الموثوقة والمحدثة ضرورية لتطوير وتنفيذ السياسات التي يمكن أن تعمل على تحسين حياة ومستقبل الأطفال المهمشين والأقل حظاً والمتصفين بالهشاشة. وتساعدنا البيانات المفصلة في تحديد الأطفال والمجتمعات المحلية المنسية – والمقصاة من عملية صنع القرار. كما أن البيانات ضرورية لقياس النتائج وتتبع التقدم الحاصل وتغيير مساره عند الحاجة.

٦. زيادة الاستثمار في جميع الأطفال، خاصة المهمشين الأكثر ضعفاً. ليس هناك استثمار أفضل من الاستثمار في أطفالنا – من خلال التمويل التنموي، والتمويل للأغراض الإنسانية، والتمويل لأغراض التصدي لتغير المناخ، والتمويل المحلي. وسواء في التعليم أو التغذية أو المياه والصرف الصحي أو الرعاية الصحية أو الحماية الاجتماعية وتوفير المال الكافي، يجب تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق نتائج لصالح الأطفال والأسر الأكثر احتياجاً. كما يجب الاهتمام بشكل خاص بإزالة الحواجز التي تمنع الفتيات حالياً من الوصول للخدمات الأساسية، أو تعيق تطورهن. وهذه ليست ضرورة أخلاقية واستراتيجية وحسب، بل هي ضرورة عملية أيضاً: حيث تشير الأدلة المتنامية إلى أن الاستثمار في الأطفال الأقل حظاً يسهم في الحفاظ على نمو واستقرار المجتمعات والأمم.

٧. كسر حلقة الأزمات المزمنة التي تؤثر على الأطفال. مع وجود ٢٣٠ مليون طفل في المناطق التي تأثرت في النزاعات سنة ٢٠١٤، وتأثر أكثر من ٢٠٠ مليون آخرين بالكوارث، يجب أن تتضمن استجابة العالم للأزمات الإنسانية – سواء كانت أزمات طبيعية أو من صنع الإنسان – الاستثمار في مستقبل أكثر أمناً للأطفال. فبناء القدرة على التحمل – من خلال الاستثمار في مبادرات مساعدة الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية لتحمل الصدمات المستقبلية الأفضل – ضروري للقضاء على حلقة الأزمات المريعة التي يعاني الكثيرون منها اليوم.

٨. إعطاء الأولوية للتعليم ليتمكن الأطفال واليافعون من الانتظام في المدارس والتعلم. التعليم ليس حقاً من حقوق الطفل وحسب، وإنما هو أيضاً المفتاح لحياة أفضل، وعامل ضروري لتمكين جميع الأمم من بناء مجتمعات أكثر قوة وسلاماً وإنصافاً. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية الجديدة يجب علينا أن نزيد من القدرة على الوصول لفرص التعليم الجيد من مرحلة الطفولة المبكرة وحتى مرحلة المراهقة وما بعدها – خاصة للأطفال المهمشين والأقل حظاً، وأولئك الذين قد يتم إقصاؤهم لأن تحصيلهم العلمي قد يتوقف بسبب الحواجز الاجتماعية، كالفتيات والأطفال ذوي الإعاقات.

٩. وقف إقصاء الفتيات، وتجاهلهم ومنعهم من تحقيق أقصى ما بإمكانهم. زيادة الاستثمار في صحة الفتيات والتعليم والحماية وتطوير المهارات التي تنصدي للإقصاء والتمييز، وتغيير التوجهات والسياسات التي لا تضمن المساواة بين الجنسين. يجب أن يتم تكييف وإدارة البنية التحتية التي تؤثر على حياة النساء – كالماء والصرف الصحي والطاقة والمواصلات – بطرق تحقق الفائدة للنساء وتوفر لهن الحماية.

١٠. التصدي لمسألة التغير المناخي من أجل الأجيال القادمة. يؤثر التغير المناخي والكوارث الطبيعية على الأطفال، خاصة الأقل حظاً منهم بشكل أكبر اليوم – وتقع مسؤولية إدارة الأثر على المدى الطويل على أكتاف الجيل الصغير. ولذا يجب أن تؤخذ أصوات وأفكار واحتياجات الأطفال بعين الاعتبار في جميع السياسات والاستثمارات الهادفة للتصدي للتغير المناخي، والحد من غازات الدفيئة، والحد من أثر الكوارث وحماية البيئة الهشة.

إذا أردنا أن نحافظ على المكتسبات التي تحققت للأطفال على مر السنوات، وأن تستمر الأمم النامية في الازدهار، وأن تصبح المناطق المضطربة أكثر استقراراً، وإن يتمتع الفتيان والفتيات بفرص عادلة، وأن نحسي البيئة الطبيعية من أجل أجيال اليوم والأجيال القادمة، فإنه يجب أن يكون الأطفال في قلب الأجندة العالمية. ويجب أن يكون للأطفال والشباب والفقراء صوت في تحديد أجندة العمل، ودور في دفعها للأمام.

يقف المجتمع العالمي الآن – بقيادة الحكومات وبدعم من المواطنين والشركاء من جميع القطاعات - أمام فرصة تاريخية لتفكيك الحواجز التي تستمر في إقصاء العديد من الأطفال من التقدم الحاصل، وإكمال العمل على بناء مجتمعات يستطيع فيها كل طفل البقاء والازدهار والتعلم والنمو والمشاركة والمساهمة بشكل كامل في المجتمع. وهذا ليس الخطوة الصحيحة وحسب – ولكنه يحقق مصلحة الجميع.

يمكن أن يشكل العالم مستقبلاً أفضل لجميع الأطفال من خلال ضمان تضافر الجهود واتخاذ الخطوات اللازمة لمصلحة كل طفل.

لقراءة المزيد عن موقف اليونيسف من أهداف التنمية المستدامة يمكنكم الاطلاع على ملخصات القضايا على الموقع التالي:

http://www.unicef.org/post2015/files/P2015_issue_brief_set.pdf